بيان صادر عن IFE-EFI

لا للفصل العنصري ، والعدالة للشعب الفلسطيني

في 9 تموز، أقر الكنيست الإسرائيلي بموافقة الأغلبية على قانون القومية الذي ينص على أن إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي. ويشير إلى أن الحق في تقرير المصير في الدولة الإسرائيلية يقتصر على اليهود فقط. كما ينص على أن المهاجرين المؤهلين للحصول على الجنسية الإسرائيلية هم يهود فقط. وينص القانون على أن القدس هي عاصمة لإسرائيل ، والعبرية هي اللغة الرسمية الوحيدة للدولة ، والعربية لا تعتبر رسمية ، وتشجع الدولة وتشرِّع الاستيطان اليهودي في جميع أنحاء فلسطين. وينص القانون بوضوح على أن " الدولة تعتبر تنمية الاستيطان اليهودي قيمة قومية وستعمل على تشجيع ودعم تأسيسه". مما سيسمح لحكومة نتنياهو بتوسيع ضم الدولة للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة وغزة والقدس الشرقية في انتهاك جديد للقانون الدولي.

هذا القانون ليس أول قانون تمييزي. فقد ساهم قانون الجنسية الإسرائيلية (1952) وقانون الدخول الى إسرائيل (1974) ، وكذلك التعديلات التي حصلت في عامي 2003 و 2007 على خلق مواطنين من الدرجة الأولى والثانية. لكنه الان تم الاعلان عنه بشكل رسمي وعلني وسيؤدي القانون الأساسي الجديد ، الذي يحمل وزنًا أكبر من التشريع الطبيعي ، إلى تهميش 1.8 مليون فلسطيني يحملون الجنسية الإسرائيلية.

تم تقديم النسخة الأولى من مشروع القانون في عام 2011 من قبل عضو في حزب الليكود اليميني بزعامة نتنياهو. والآن تم تبني القانون وهو أخطر قانون يصدره الكنيست لأنه يشرع التميز في تحديد الحقوق بين اليهود والعرب ، والاستيطان على الأرض المحتلة من عدوان 1967. وبالإضافة إلى ذلك ، يبدد هذا القانون كل آمال حل الدولتين ويلغى حق اللاجئين في العودة. وكما صرحت ليلى شهيد ، السفيرة السابقة لفلسطين في الاتحاد الأوروبي ، " جاء هذا النص ليشرعن بشكل رجعي الجرائم التي ارتكبت بحق الفلسطينيين منذ عام 1948. ان رواية الدولة الديمقراطية تتناقش مع قرار الكنيست الذي يشرع الفصل العنصري".

واحتشد عشرات الآلاف من اليهود والعرب في تل أبيب للاحتجاج على القانون المثير للجدل. وفي الأسبوع الذي يسبقه تجمع الآلاف من الأقلية الدرزية للمطالبة "بحقوق متساوية لجميع المواطنين".

تعرب دبلوماسية الإتحاد الأوروبي مرة أخرى عن مخاوفها لكنها تواصل "تحسين" علاقات التعاون مع الحكومة الإسرائيلية ، وفي الوقت ذاته فشل نظام الأمم المتحدة في توفير الحد الأدنى من الحماية للفلسطينيين.وتواصل الولايات المتحدة دعم نظام الفصل العنصري في إسرائيل ، مما يعيق تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومحاسبة إسرائيل على جرائمها ضد الفلسطينيين ، وبالإضافة الى ذلك، تخطط الولايات المتحدة الآن للحد بشكل كبير من تمويل الأونروا مما سيؤثر على وضع اللاجئين للفلسطينيين وبالتالي حقهم في العودة.

الى متى سيعاني الفلسطينيون من وحشية الاحتلال والحرمان المستمر من حقوقهم؟ ماذا عن الحقوق الأساسية الفلسطينية التي يعترف بها المجتمع الدولي ومعترف بها في العديد من قرارات الأمم المتحدة؟ متى ستنتهي حصانة الحكومة الإسرائيلية؟

تضم المبادرة النسوية الأورومتوسطية صوتها الى أصوات جميع المتظاهرين في جميع أنحاء العالم وتدعو مرة أخرى إلى:

- توقف الاتحاد الأوروبي عن تعزيز العلاقات مع الحكومة الإسرائيلية استنادا الى المادة 2 من قوانين سياسات الجوار الأوروبية التي تنص على رفض تعزيز العلاقات مع أي دولة من دول الجوار الجنوبي التي تقوم بانتهاك حقوق الإنسان.

- القيام بخطوات فورية على مستوى الأمم المتحدة من أجل إنهاء احتلال فلسطين والحماية العاجلة للشعب الفلسطيني.

- الاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة في حدود 1967 ، ذات السيادة الكاملة وعاصمتها القدس الشرقية. إلى جانب احترام حق الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم ، كخطوة ضرورية وشرط مسبق لعملية سلام شاملة شفافة وتشاركية في المنطقة بأسرها.

تدعو المبادرة النسوية الأورومتوسطية إلى المساواة المبنية على النوع الاجتماعي وحقوق النساء العالمية كجزء لا يتجزأ من بناء الديمقراطية والمواطنة،وتدعو الى الحلول السياسية لجميع الصراعات وحق الشعوب في تقرير المصير

المبادرة النسوية الأورومتوسطية

٢٠ شارع سوفلو ٧٥٠٠٥ باريس، فرنسا صندوق بريد ١٧٣٤٥ عمان ١١١ ٩٥ الأردن